

جميل مطر*

الثورة في مصر:

التحولات الكبرى وأدوار اللاعبين

تحاول هذه المقالة تحليل النتائج التي وصلت إليها الثورة في مصر، والتي بدأت شعبية غير منظمة، ثم سيطر الإخوان المسلمون عليها قبل أن يستوعبها العسكر مجدداً. لكن الكاتب يشدد على أن أمر حكم مصر لن يكون كما كان عليه سابقاً، مع انكشاف الولايات المتحدة والغرب، حليفي النظام السابق، ويستبعد أن يعود الإنسان المصري "فيتعامل بخنوع أو رضى مع أي وضع يشبهه أو يقترب من الوضع السابق على الثورة، أو مع فترات قمع طويلة نسبياً، أو مع ظلم اجتماعي فادح." كما يتوقع أن تستمر الأوضاع في مصر "في حال ثورية"، "ما دامت الأوضاع ملتهبة في دول عربية أخرى، والعكس صحيح في أغلب الأحوال."

لكن أيضاً كونية في شكل هجمة "ماسونية - صهيونية" ضد العرب عامة ومصر خاصة. سمعت أيضاً كلمة "زيطة" وكلمة "هوجة"، وكنت قد سمعت أن الرئيس مبارك وصف المشاركين فيها بأنهم "ناس تتسلى". دارت وتدور مناقشات عاقلة وهادئة تختلف عن المناقشات التي تبثها قنوات التليفزيون في برامج الكلام، وهي البرامج التي ساهمت بقدر وافر خلال الأشهر الماضية في إثارة صخب عال ونقاشات حادة كان لبعضها الفضل في رفع الوعي

أجريت اختباراً، وكررت التجربة، وكانت النتيجة فعلاً مثيرة وتستحق الاهتمام. في كل مرة أحضر اجتماعاً يضم عدداً من مفكري مصر "وناشطي" ثورتها ورجال دولتها، وأفراداً من أعمار ومهن متنوعة، كنت أخرج مقتنعاً بأنه لا سبيل ممكناً في الأجل القصير إلى أن يتوحد المصريون حول تعريف واحد يلخص في كلمة أو عبارة التطورات التي جرت في مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية. أسمع كلمات من نوع احتجاج، وانتفاضة، وثورة، ومؤامرة أميركية صرفة أحياناً وغربية أحياناً أخرى،

* كاتب ومفكر مصري.

مصر ودول الربيع العربي الأخرى، بل ظهرت متفاقمة في أوروبا الشرقية، ومازال لها اليد الطولى في الاضطرابات الراهنة في أوكرانيا وتايلند والفلبين وفنزويلا والسودان والهند وباكستان وكمبوديا وغيرها كثير. و"البلطجية" أو "الشبيحة" - أياً يكن الاسم المحلي الذي يُطلق على هذه الفئة من شباب هم في الأصل أطفال شوارع نضجوا وصاروا شباناً أو رجالاً احترقوا الإجرام وافترشوا الطرقات والعشوائيات مسكناً وملاذاً يحتمون فيها من دبابات الجيش ولا تصل إليهم إلا دراجات الشرطة ومخبروها - قاموا بدور مهم في "حرف" الثورات، حين استخدمتهم قوى اجتماعية ومؤسسات سلطة أدوات لتخريب الثورة، أو إشعال نيران تحرق المتاحف ومقار الأحزاب وتثير الفوضى.

هناك أيضاً الأوضاع والعناصر المساعدة التي ساهمت بأشكال متنوعة في نشوب الثورة واستمرارها، ويأتي في مقدمها التكنولوجيا المتقدمة، ولا سيما في مجال التواصل والاتصالات وحروب الشوارع. ولا ننسى الدور الذي أدته الثورات الأخرى، مثل دور تونس في الثورة المصرية، ودورها معاً في الثورتين الليبية والسورية، ودورها جميعاً في التحولات التي أقدمت عليها دول أخرى تحت وقع هذه الثورات تماهياً معها أو تفادياً لتكرارها.

ببساطة، نستطيع أن نقرر أن ما حدث في مصر في ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ فقد كان متوقفاً أن يحدث بأشكال مختلفة - فقد شهدت الأعوام الخمسة السابقة على ٢٠١١ عمليات احتجاجية واسعة النطاق، قادها أو أسس لها ونظّمها جماعات حقوقية وشبابية. وتضاعف نشاط هذه العمليات مع الزيادة المتدرجة، لكن الكبيرة في

السياسي بشكل عام، لكن كان عليها في مراحل معينة أن تتحمل الاتهام بأنها السبب في "تففيه" ما يحدث في مصر ودول عربية أخرى، والإساءة مباشرة إلى مفاهيم مهمة كالثورة والنهضة والدين ومنظومة الأخلاق والمرحلة الانتقالية والدستور والعلم والتحضر والعدل الاجتماعي والحرية. وسط هذه الضجة، الجريئة والصادقة أحياناً، لكن المفتعلة أحياناً أخرى لمصلحة فئات ومصالح متباينة، خرجت أفكار جيدة حاولت تأصيل التطورات الجارية في مصر، والعودة بها إلى أسباب أعمق وأشمل من الأسباب المباشرة والعاجلة. وعلى سبيل المثال لا الحصر بالتأكيد، أختار من الأسباب، الأعمق والأشمل، الدور الذي أدته "العولمة"، ومسؤوليتها الأعم والأكبر عن حال التوتر والقلق السائدة في العالم بأسره، وما الوطن العربي إلا حيز بسيط فيه. أصحاب هذا الرأي هم مثل أصحاب الآراء الأخرى التي وضعت مسؤولية "الثورات الشعبية" الناشئة في شتى أرجاء العالم على أكتاف الرأسمالية التي توحشت في الأعوام الأخيرة، أو على عاتق عملية "التحضر" نسبة إلى الحضر الذي ينتقل إليه يومياً ملايين البشر من الريف والصحراء. أضف إلى هذه الأسباب غير المباشرة الحال المتدهورة للمدينة، باعتبارها نقطة ارتكاز الحضارة الراهنة، منذ أن أطاحت بضواحيها واخترقت بطونها عشرات العشوائيات.

لا يمكن لباحث نذر نفسه لفهم طبيعة التحولات الأخيرة أن ينكر الدور الهائل الذي قامت به العشوائيات في ثورات الربيع العربي. فهي التي أضافت إلى الثورات نكهة من أخلاقيات مبتكرة - أي غير مألوفاً - وطعمت الاحتجاجات وعمليات التمرد بطعم غوغائي. ولم تقتصر الظاهرة على

المسلحة، فضلاً عن حرصه على تفادي عرض مشكلات الدولة عليهم أو استشارتهم. ونتج من هذا الأسلوب في تعامل الرئيس ذي الأصل العسكري، مع المؤسسة العسكرية، عدد من النتائج المهمة:

أولاً: تعوّل قوى الأمن الداخلي وزيادة نفوذها السياسي، وخصوصاً بعد أن سمح لها الرئيس مبارك بأن تتحكم في انتخابات البرلمان وتدجّن الإعلام. وكان لا بد، والأمر كذلك، من أن تظهر علامات توتر بين المؤسستين الأمنيّتين: القوات المسلحة وجهاز الأمن الداخلي.

ثانياً: انكبت المؤسسة العسكرية على تعظيم ثروتها المادية كي تتفادى الاحتكاك بأجهزة الدولة البيروقراطية عند طلب ميزانيات إضافية. وأدى هذا الانكباب إلى نشأة مصالح فردية لقادة عسكريين سعيّاً وراء مناصب في الشركات التابعة للجيش، وإقامة علاقات وثيقة بأفراد وجماعات من القطاع الخاص ورجال الأعمال.

ثالثاً: ازداد اعتماد المؤسسة العسكرية على الرئيس الذي قدّم لها الحماية ضد أجهزة الإعلام التي امتنعت من نشر أخبار عن هذه المؤسسة، أو التعرض لها أو لأفرادها بالتعليق والنقد. وجاء ذلك في وقت كان بادياً للجميع أن الرئاسة تحمي المؤسسة العسكرية وليس العكس، وأن المؤسسة في حاجة دائمة إلى رئاسة قوية تلتزم ضمان مصالحها الفئوية والمهنية. ومن هنا برزت أهمية التحليل الذي فسّر جانباً من أحداث الأيام الأولى من الثورة، وخصوصاً حين قررت القيادات العسكرية التخلي عن دعم الرئيس ضد المتظاهرين بعد أن تأكّد لها عجزه الفادح في أعقاب خروج قوى الأمن الداخلي من الميادين وانفراطها كليّة. بمعنى آخر كانت المؤسسة العسكرية

أعمال القمع والتعذيب والمطاردة والتشهير التي مارستها قوات الشرطة ضد الشباب، وتعمّدها في بعض الحالات ترويح هذه الأعمال بتصويرها في أثناء ارتكابها وبثّها. وساعد أيضاً على زيادة تظاهرات الاحتجاج التشجيع المبالغ فيه من جانب جهات معينة في الولايات المتحدة ودول في الاتحاد الأوروبي، التي لم تكتف بتقديم المساندة الإعلامية، بل راحت أيضاً تدرب شباناً على طرق حديثة في تنظيم التظاهرات وحركات الاحتجاج، وإن لم يثبت نهائياً أو قطعياً أنها دربتهم على ارتكاب أعمال عنف أياً تكن طبيعتها.

دعونا نتجاوز تفاصيل الانتقال من حالة بدأت بشكل حركة احتجاجية محدودة كشفت فور قيامها عن نياتها وأهدافها المتواضعة في ٢٥ و٢٦ كانون الثاني / يناير، إلى حالة الثورة الشعبية الأوسع، لنبحث في مجمل التحولات الكبرى وأدوار اللاعبين الكبار.

أعترف بأنني كنت دائماً أقف ضد الزعم الأكاديمي القائل إن المؤسسة العسكرية هي التي كانت تحكم مصر أو تشرف على الحكم طوال الأعوام الستين الأخيرة، وإن رئيس الدولة، وكان دائماً عسكري الأصل والمهنة، لا يخرج عن كونه واحداً من أعضائها، خاضعاً لمشيئتها ونفوذها. كنت على العكس أزعّم أن الرئيس أنور السادات استطاع أن يقلص نفوذ المؤسسة العسكرية في الفضاء السياسي المصري إلى حد متدن، وأن الرئيس مبارك سلك الطريق نفسه، بل ربما راح إلى أبعد من السادات حين حرم العسكريين من الاقتراب من السياسة سواء في الوظائف أو في الرأي أو في المشاركة بعد التقاعد. وتظهر أهمية هذا التوجه في أنه دفع قادة غير مسيّسين إلى عضوية المجلس الأعلى للقوات

في الميادين، لم تقم بواجبها في حماية قوى الأمن الداخلي بالشكل الملائم، وأن جماهير الشباب هزمتها هزيمة ليست بأي حال أقل ألاماً من هزيمة القوات المسلحة في سنة ١٩٦٧. وبات على ضباط عديدين في قيادات الأمن الداخلي أن يتحملوا إلى يومنا هذا مسؤولية وواجب الانتقام لشرف الشرطة من الشباب المحتجين وقادة اللحظة الثورية والقوى النقابية والإعلامية والحقوقية والمدنية الذين أيدوا ونظموا التظاهرات، وفي مقدمهم قادة الجيل الإلكتروني وعباقرة فنون التواصل الاجتماعي.

العامل الثاني الذي دفع القادة العسكريين إلى التخلي عن خيار حماية مؤسسة الرئاسة، هو ظهور الإخوان المسلمين في الميادين كقوة يُحسب حسابها. وهنا يجب تجاوز التفصيلات لنصل مباشرة إلى نتيجة دفعت مصر وثورتها بسببها ثمناً باهظاً. فقد بدأ التحول عندما قرر القادة العسكريون الاستعانة بقوى الإخوان المسلمين وغيرها من القوى الإسلامية لـ "إدارة الميادين" الثائرة، وخصوصاً بعد أن تأكد العسكريون من عدم وجود قيادة واضحة للثورة، ومن خلو الميادين من شخصية أو جماعة من الثوار تستطيع تجميع وبلورة إرادة سياسية تعبّر عن حقيقة أهداف الثورة وتضبط حركتها، وكذلك بعد أن تأكدوا من أن قوى الأمن انسحبت وتخلت عن كافة واجباتها ومنها حماية المنشآت والأماكن والمحال التجارية من المعتدين.

كذلك شعر المجلس العسكري الحاكم بأن استمرار وجوده طرفاً في الساحة السياسية يعرضه لاتهامات من جانب القوى الديمقراطية المدنية، ويثير عواصف احتجاج ضده. ولذلك جاء قراره تسليم السلطة إلى الإخوان المسلمين بأمل / أو تعهد

تعتمد على الرئيس الذي يعتمد بدوره على مؤسسة الشرطة. رابعاً: بفضل "الاستقرار القسري" الذي فرضه نظام مبارك على المجتمع اعتقد بعض القادة العسكريين أن الوضع الأمثل لمصر ولهم هو الوقوف بحزم ضد الحركات والأفكار الداعية إلى التغيير، سواء داخل القوات المسلحة أو داخل بقية مؤسسات مصر، وصار الركود السياسي هدفاً يشترك في تفضيله على "التغيير" عدد من قادة المؤسسة، ومعظم القادة السياسيين المسؤولين عن الحكم والأحزاب، ومعظم قادة الإدارة والبيروقراطية الحكومية في مصر. بهذه الخلفية والافتناعات وجدت المؤسسة العسكرية نفسها في مواجهة حركة احتجاج شبابي في الشارع المصري تحولت، بسبب سوء أداء وتكلس مفاصل مؤسسة الرئاسة وترهل مؤسسة الأمن الداخلي والجهل أو الاستهانة الكاملة بواقع وعمق الغضب بين سكان المدن، والمتجلى بهتافات ومطالبات متناثرة بعزل وزير الداخلية والتحقيق مع مرتكبي التعذيب، إلى ثورة شعبية تطالب بعزل الرئيس ثم إسقاط النظام. وكان الخيار المطروح وقتها على أجهزة القيادة هو أن يقف القادة العسكريون خلف الرئيس الذي أعلن نيته الاعتماد المطلق على قوى الأمن الداخلي، مطمئناً إليها واثقاً بقدرتها على سحق الثورة، غير أن عاملين على الأقل تدخلوا لتغيير هذا الخيار وطرح خيارات أخرى:

العامل الأول، أن قوى الأمن الداخلي انسحبت أمام المتظاهرين في أول مواجهة كبيرة معهم. انسحبت وبقي معها، إلى يومنا هذا، جرح غائر يرفض أن يندمل، وبقي الجرح يذكرها بأن المؤسسة العسكرية، بدباباتها وآلياتها وجنودها الموجودين

ثانياً: مؤسسة أمن داخلي غير واثقة بإمكان اعتمادها على المؤسسة العسكرية في حمايتها ضد الشارع الغاضب، ووثيقة بأن الغضب ضدها لم يخف أواره، بل لعله تجاوز الحد الذي وصل إليه في كانون الثاني / يناير ٢٠١١. والمؤسسة الأمنية تسعى الآن للاستفادة من تجربة المؤسسة العسكرية كي تحصل لنفسها على امتيازات مادية وحصانة قضائية وسياسية ومكانة متميزة بين قوى الدولة، ولتستفيد من كافة الإمكانيات التي تسمح لها بأن تتدخل في الانتخابات البرلمانية المقبلة، والتأثير في نتائجها، كما أنها تريد أن تتحصن ضد ضغوط الدول الغربية الكبرى وتدخلاتها لمصلحة قوى المجتمع المدني. بمعنى آخر تريد العودة إلى ممارسة التدخل النشط في عمليات صنع السياسة الخارجية.

ثالثاً: مؤسسة قضاء وقعت ضحية خلافات القوتين العسكرية والأمنية وقوى المجتمع المدني وانقسامات الطبقة السياسية، وتأثرت بشكل خطر بهذه الانقسامات والخلافات إلى حد جعلها تفقد كثيراً من مكانتها كواحدة من القوى الكبرى في المجتمع، وتضطر إلى القبول بكثير مما يُعرض عليها وكانت ترفضه، وإلى الموافقة على تشريعات وقواعد دستورية تخدم القضاء العسكري لا مصلحة القضاء المدني، في مقابل أن تحصل هي الأخرى على امتيازات وحصانات كالتي حصلت عليها المؤسسات الأخرى.

يمكن القول إن هذه المرحلة انتهت لمصلحة المؤسسات التقليدية، بمعنى أن هذه المؤسسات استعادت تماسكها بسرعة في مواجهة أخطار التغيير ومطالب الثورة. نعلم بالتأكيد أن المؤسسات الأمنية والقضائية تعرضتا لخلافات خطيرة كادت

من الإخوان بأن يلتزموا حماية مصالح المؤسسة العسكرية وتأمينها بالتشريعات والقوانين التي تضمن لها الاحتفاظ بفضائها سليماً لا يُمس. مرة أخرى يتبين أن مصر، وهي الدولة الأقدم أو بين الأقدم تاريخياً، هي في الوقت نفسه الدولة الأقل "اتعاضاً" بالتاريخ، إذ دخل العسكريون المصريون خلال الأعوام الستين الماضية مواجهة بعد أخرى مع الإخوان المسلمين، وفي كل مرة كان الإخوان يهزمون. وما هي إلا فترة قصيرة المرة جاء بهم العسكريون ليقوموا بمهمة محددة هي إدارة شؤون ميادين الثورة، ثم أكلوا إليهم شؤون حكم الدولة، في مقابل عدم المساس بالمؤسسة العسكرية. وبعد فترة عام في الحكم شعر العسكريون بأن الإخوان، كما أخفقوا من قبل في إدارة الميادين، يخفقون الآن في إدارة الدولة، ويخلون بشرط عدم التدخل في الشؤون العسكرية.

مراحل الثورة المصرية

مرت الثورة بمرحلتين، وهي الآن توشك أن تدخل مرحلتها الثالثة، والمراحل الثلاث متداخلة بطبيعة الحال، لكنها أيضاً متميزة إلى حد كبير. فقد شهدت مصر في المرحلة الأولى من الثورة عملية فرز للقوى السياسية في المجتمع، خرجت منها وقد اتضح لها، كما اتضح للخارج الغربي والدولي، أنه يمكن رسم خريطة سياسية لمصر معالمها الأساسية هي:

أولاً: مؤسسة عسكرية غير واثقة بقدرتها على ممارسة الحكم مباشرة ومن دون "وسيط" أو جهاز مدني.

وبعض هذه النتائج يستحق التوقف عنده ليس لأنه مهم لمن يحاول استقرار مستقبل مصر في المدى المتوسط فحسب، بل أيضاً لكل من يحاول فهم ما يحدث في الوطن العربي كافة:

أولاً: تسببت ثورات الربيع عامة بإثارة هويات أولية كانت كامنة، أو تستعد للنفوذ إلى قلب العملية السياسية في بلدها. وأقصد بالهويات الأولية تلك التي تبدأ عند العائلة الكبيرة، وتنتهي بالعرق المختلف من أعراق الوطن الرئيسية، وبالطائفة والمذهب والقبيلة. ولا جدال في أن تطوراً مهماً يجري الآن في فهم النوبيين لوضعهم في المجتمع المصري وحقوقهم ونصيبهم من الوظائف وغيرها من طيبات الدولة، إذ لم يكن متصوراً أن يُقَدَّم نظام في مصر، وخصوصاً إذا كانت أصوله عسكرية أو مترزمة أو رافضة لأي تغيير، على الاعتراف بأن الهوية النوبية جزء لا يتجزأ من النسيج المصري. فقد كانت الغلبة دائماً، وعلى امتداد ستين عاماً، لمقولة أن النسيج المصري لم يدخل في صنعه أقلييات، بل إن كلمة أقلية عاشت مرفوضة في الحياة السياسية المصرية، وفي لغة الإعلام. خلال الأعوام الثلاثة الماضية برزت المرأة المصرية كلاعب في الساحة السياسية كما لم تبرز من قبل، ولا أقول إنها ستحتفظ بالمكانة التي حصلت عليها وتبني فوقها، وإنما أقول إنها تستطيع الآن، وفي أي وقت مقبل، أن تقاوم كافة محاولات إقصائها عن الحياة العامة وعن المشاركة السياسية. والمثير في هذا التطور، أن تيار الإسلام نفسه عجز عن أن يقف في وجه هذا التطور، فاضطر إلى أن يدفع بنسائه إلى المشاركة في مختلف الأنشطة الثورية، وعمل على تغيير جانب كبير من لغته وخطابه الذكوري وخطاباته التقليدية المتعلقة بالمرأة.

تعصف بهما قبل أن تستعيدا التماسك لمصلحة قوى الاستقرار وعدم التغيير. وأظهر الفرز أيضاً صعوبة تجاهل قوى الإسلام السياسي، وخصوصاً الإخوان المسلمين، باعتبارها القوة المدنية الوحيدة المنظمة على أسس شبه عسكرية، وهي القوة الأوسع انتشاراً في أنحاء متفرقة داخل المدن وخارجها، والأشد ارتباطاً بقوى ومصادر تمويل داخلية وخارجية. ونجاحها الأكبر يكمن في أنها استطاعت على مدى أعوام قبل الثورة أن تطرح نفسها على دول الغرب عامة، وأميركا خاصة، على أنها الحل الوسط الذي يضمن استقراراً سياسياً في دول العالم الإسلامي، ويضمن أيضاً نظاماً اقتصادياً وعلاقات دولية متلائمة مع مصالح الغرب.

باستثناء هذه القوة السياسية المنظمة لم تكشف خريطة الفرز التي رسمتها المرحلة الأولى من الثورة عن قوى سياسية أخرى في المجتمع المصري تماثل أو تقارب نفوذ الإخوان المسلمين وقوتهم - بهذا المعنى تكون مصر قد أصبحت رهينة توازن غير مستقر بين أربع قوى أساسية هي: المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية ومؤسسة القضاء والإخوان المسلمون، وعلى أطراف هذه القوى الأساسية تقف جماعات وتنظيمات مدنية وجهادية تبحث عن أكثر مصلحة مثلى لها في الالتصاق بقوة من هذه القوى، أو في المراوحة بينها.

نتائج أخرى في طور النضوج

أثمرت التجربة الثورية المصرية عدداً من التفصيلات لم تصبح بعد واقعا ملموساً، إلا إنها تتطور بسرعة وتحتل أرضاً وتكسب متعاطفين وأعداء بكثرة غير متوقعة.

الذي تغير يستطيع الآن، لو وجد المشروع القومي الملائم لطموحاته، والتحدي الخارجي أو الداخلي المهدي لمستقبله، أن يشارك بحماسة وثقة بالنفس، ودليلهم على ذلك هو هذا الخروج الكاسح لملايين الأفراد في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣، عندما شعروا بأن الإخوان المسلمين اختطفوا الثورة ويهددون باستبداد ديني.

ثالثاً: لعل الحقيقة التي لم يكن مقدراً لها أن تبرز على هذا النحو أكثر من غيرها، هي تلك المتعلقة بما يمكن تسميته "انكشاف الولايات المتحدة الأميركية". وهذا الانكشاف لا يختص فقط بالرأي العام العربي، أو بالمسؤولين العسكريين المصريين وبقطاعات كثيرة في أجهزة صنع السياسة الخارجية المصرية، بل صار يختص أيضاً بأجهزة رسمية وشعبية في دول عربية أخرى.

وقد بدأ الانكشاف بتردد أميركا الملحوظ في أول أيام الثورة في التعامل مع نظام حكم مبارك، إذ كان المتوقع أن تقف أميركا بصلافة وتشدد لحمايته لأنه كان بالنسبة إليها رصيماً مثيراً، كما أن العلاقة معه هي أقوى دليل على ولائهما لبعضهما البعض. لذلك كان مفاجأة للمصريين عامة، وللسعوديين خاصة، هذا التردد الذي شاب الموقف الأميركي، وكان مؤثراً بالتالي في تطور الأحداث اللاحقة. ومن ناحية أخرى، ازداد الانكشاف وضوحاً عندما لم تُخف واشنطن عزمها على دعم الإخوان المسلمين بالضغط على المؤسسة العسكرية المصرية، وعلى حكومات عربية معنية للسماح للإخوان بالقيام بالدور الرئيسي في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وقبولهم كلاعب في النظام الإقليمي العربي، ولا سيما بعد أن تكفلت تركيا بمهمة الدعم السياسي والتنظيمي.

ثانياً: تأكد لمسؤولين أمنيين، قبل المسؤولين السياسيين وقبل المراقبين الإعلاميين، أن الإنسان المصري تغير، وتغير العديد من سلوكياته تجاه السلطة، سواء السلطة الأبوية عامة، أو سلطة القيادة والريادة والإدارة خاصة. وهذا التطور يثير عدداً من الأسئلة المهمة، ولا سيما تلك المتعلقة بالاستقرار السياسي وعملية تحديث أجهزة السلطة وخصوصاً جهاز الأمن الداخلي. والمؤكد الآن أن المسؤولين عن جهاز الأمن يتوقعون أن يكون هذا الإنسان هو الذي يغير العقبة الرئيسية في وجه جهود تنفيذ عملية "الردة"، أو العودة بالوطن المصري إلى ما قبل ٢٥ كانون الثاني / يناير، وهي العملية التي نقدر أنها ستكون أهم أهداف قيادات الأمن في مصر لفترة طويلة مقبلة. فهذا الإنسان كما يعترفون في مناقشاتهم، صار جديلاً ومشاكساً وكثير الشك في السلطة وواسع المعرفة بحقوقه ومطمئناً إلى أنه قادر على أن يصنع معجزات، مثل معجزة طرد قوات الأمن المصري ذات السمعة العتيدة من الميادين والشوارع الهادرة بالثورة، وإجبارها على الاختفاء أشهراً طويلة، أو لعلها، كما يتصور مراقبون، تعمدت الاختفاء تأجيجاً لنيران الفوضى والتخريب، وربما جندت، وهي مختفية، شباباً من العاطلين وذوي السوابق الإجرامية لارتكاب جرائم واختطاف شخصيات.

هذا الإنسان الجديد لن ينخدع بما تسر به أجهزة الدولة عبر الإعلام من شائعات تهدف إلى تشويه صورة ناشطين وسياسيين وقادة رأي، في سعيها الحثيث لتشويه سمعة الثورة تمهيداً لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل نشوبها.

ويذهب المتفائلون بما حققته الثورة في أعوامها القليلة الماضية إلى أن هذا الإنسان

الخارجي والداخلي مقاليد السلطة كاملة، وتعيد البلد إلى وضع أقرب إلى ما كان عليه قبل نشوب الثورة.

وهذا الطريق يبدو للوهلة الأولى ممكناً، لكن النظرة المتعمقة تكشف عن عراقيل عدة وصعوبات جمّة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - انهارت أمور ومؤسسات، ونبتت أفكار وطموحات، وتدهورت مكانات، وتغيرت قيم. ويصعب تصور أن يكون في إمكان قوى العودة والاستعادة، إعادتها إلى ما كانت عليه.

٢ - تغيرت طبيعة الإنسان، كما ذكرنا، ولا أتصور أن يعود فيتعامل بخنوع أو رضاء مع أي وضع يشبه أو يقترب من الوضع السابق على الثورة، أو مع فترات قمع طويلة نسبياً، أو مع ظلم اجتماعي فادح.

٣ - في الأغلب ستبقى الأوضاع في سورية وليبيا في حال ثورية، أو على الأقل في حال اضطراب شديد، وقد أثبتت الأعوام الثلاثة الماضية أهمية عنصر "التأثير المتبادل" في الثورات العربية، بل تأثيرها في دول أخرى كدول الخليج، ولذلك يصعب تصور أن تعود الأمور إلى سابق عهدها في مصر، ما دامت الأوضاع ملتهبة في دول عربية أخرى، والعكس صحيح في أغلب الأحوال.

٤ - على الرغم من واقعية السياسات الخارجية الغربية، فإن من غير المتصور أنها ستعود إلى التعامل بثقة مع نظام تقوده المؤسسات العسكرية المصرية، أو يخضع لإجراءات استثنائية. من ناحية أخرى، لم يتضح بعد المدى الذي ذهبت إليه الولايات المتحدة في استعدادها لتغيير موقفها

وهنا يصعب استبعاد هذا التطور، وأقصد انكشاف الولايات المتحدة، كعامل من العوامل الرئيسية التي شجعت المسؤولين عن اتخاذ القرار السياسي المصري على فتح باب قديم للعلاقات مع روسيا. ويصعب استبعاد الأثر الذي خلفه الموقف الأميركي في السياسة السعودية، الأمر الذي جعلها تدعم مادياً وسياسياً ومعنوياً توجه مصر نحو روسيا لشراء السلاح من أجل إقامة علاقات نوعية مختلفة، مخاطرة بمصالح ليست بسيطة مع الولايات المتحدة.

ومع ذلك، يبدو بارزاً على سطح الحياة السياسية المصرية، أن قوى الأمن الداخلي التي لم تنس، ولن تنسى، هزيمتها في بداية الثورة أمام زحف الثوار، لا تزال تلمح إلى الدور الأميركي في إشعال ثورة كانون الثاني/يناير، وخصوصاً دعم وتمويل منظمات المجتمع المدني تحت عنوان دعم الديمقراطية وتدريب شبان مصريين على إثارة الناس ضد مؤسسات النظام المصري. بمعنى آخر، لا أستبعد أنا شخصياً، أن يكون لجهاز الأمن الداخلي في مصر دور كبير في الحملة الشعواء التي يشنها بعض أجهزة الإعلام الحكومية، ولا سيما ضد السياسة الأميركية والتدخل الأميركي خاصة، والغرب عامة في شؤون مصر. فالمسؤولون في قوى الأمن الداخلي يشعرون بأن حكومات مصر يجب أن تكون مستعدة لمواجهة مع حكومة الولايات المتحدة إذا استمرت هذه الأخيرة في حماية الإخوان المسلمين ودعم منظمات المجتمع المدني ونشر أفكار الديمقراطية الليبرالية.

أين تقف الثورة المصرية؟

تقف الثورة عند مفترق طرق: طريق "الردة" بمعنى أن تستعيد مؤسسات الأمن

”عسكري مخفف“، بمعنى أن تتولى المؤسسة العسكرية حماية عملية الانتقال المدني عن طريق تقليص نفوذ سلطات الأمن الداخلي وإخضاعها بداية لقيادة المؤسسة العسكرية، ثم لقيادة مدنية، وبذل جهود مضاعفة للقضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه المحلية وعقد الاتفاقات الأمنية مع دول عربية وأوروبية لتجفيف منابعه الخارجية. والعقبة الأكبر في هذا الطريق الثالث ستأتي في الأغلب من جانب القوى المدنية - أحزاباً ومجتمعاً مدنياً - التي لم تنضج بعد إلى الدرجة التي تسمح لها بتولي مسؤولية الحكم وحل المشكلة الاقتصادية ورفع الغبن الواقع على الفقراء.

هنا أيضاً، يؤدي الدور الخارجي دوراً أساسياً، فالحل الاقتصادي يعتمد إلى درجة كبيرة على مقدار المساعدات العربية والغربية، والحل الأمني يعتمد على هدوء الجبهة المصرية - الإسرائيلية واتفاقات التسلح الخارجية، والحل السياسي يعتمد على مدى التقدم الذي تحرزه الشعوب العربية، وخصوصاً شعوب الجزيرة العربية والهلال الخصيب، في تحقيق أهداف الثورة العربية، المتفجرة فعلاً في عدد من الأقطار العربية، أو الكامنة في معظم الأقطار. ■

من دعم تيار الإسلام السياسي في مصر والعالمين العربي والإسلامي. الطريق الثاني المتفرع من مفترق الطرق يؤدي إلى المهالك. إنه طريق الانفراط، بمعنى تفاقم الفوضى في شوارع المدن، واختلال الأمن في الريف والصحاري، وانتشار قواعد وخلايا الإسلام السياسي المتطرف وتصعيد حملاته الإرهابية. وهذا الطريق يبدو غير ممد لتحقيق الانفراط، فعلى خلاف ما يتصوره بعض المراقبين، فإن القوى الأمنية مازالت إلى حد كبير تحتفظ بهياكلها سليمة، وستقاوم، بكل العنف الممكن، محاولات إثارة الفوضى وتخريب الدولة.

من ناحية أخرى، تقف الطبيعة الديموغرافية المصرية حائلاً ضد تطور من هذا النوع، فالنسيج الشعبي مازال في أغلبه متماسكاً على الرغم من شعارات تعكس صعود أحكام الهويات الأولى، وتفسخ النظام الطبقي، واكتساب ”الغوغاء“ قوة إضافية في الفعل والتخريب. يبقى الطريق الثالث، وهو طريق الانتقال المتدرج نحو درجة أعلى من المشاركة والتعددية السياسية، والطريق الذي يساعد في المسيرة الانتقالية لنظام حكم